بعد إزالة ترام الإسكندرية.. يد العبث تطال الأشجار المحيطة به

الاثنين 27 أبريل 2026 10:20 م

لم تكتف أداة الهدم والتخريب الحكومية بالقضاء على أحد أبرز معالم الإسكندرية، وكأنها تصر على إظهار معاداتها لكل ما له علاقة بالحياة، حجرًا كان أو شجرًا.

ففي الوقت الذي لم تستجب فيه لنداءات الكثيرين ولم تتوقف عن التخلص من ترام الإسكندرية، الذي أكسب المدينة الساحلية سمة مميزة على مدار عقود طويلة، امتدت يد العبث إلى الأشجار المحيطة به، وقضت عليها تمامًا.

واستنكرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات قطع الأشجار المحيطة بمحطات ترام الإسكندرية التاريخي، في خطوة اعتبرتها جزءًا من عملية تقليص المساحات الخضراء في عموم البلاد.

أشجار معمرة

وقالت إن هذه الأشجار المعمرة منذ عشرات السنين كانت تلعب دورًا في مكافحة التلوث البيئي الناتج عن وسائل المواصلات والنقل بالمدينة، بخلاف كونها جزءًا من هوية الأحياء الموجودة فيها على طول شريط ترام الرمل. ويبدأ هذا الخط من نقطة انطلاقه التي تحمل الاسم نفسه "محطة الرمل" وحتى "فيكتوريا" شرق الإسكندرية، مرورا بـ 24 محطة، يبلغ طولها 13.2 كيلو متر.

وتتزامن إزالة الترام وهدم محطاته وبيع عرباته وقضبانه، مع قطع الأشجار المحيطة به. ويأتي هذا التزامن ليكشف واقع مشروع "التحديث" لمكون تراثي، ادعت الحكومة في الشهور الماضية نيتها الحفاظ عليه، لكنها تزيل بنيته التحتية تباعًا، بما يحول دون تصور كيف سيعاد تشكيل النسيج الحضري للإسكندرية بعد التخلص من كل هذه العناصر العمرانية وليس فقط عربات الترام الأزرق وحدها.

كما يترتب على إزالة الترام، زيادة نسب التلوث بمدينة الإسكندرية بعد خروج الترام عن الخدمة واستبداله بعربات وأتوبيسات أكثر تلوثا. ومع إزالة الأشجار، يتوقع تضاعف نسبة التلوث أكثر وأكثر، خصوصا في إطار أزمة تغير مناخي متصاعدة.

خطر المناخ

وتأتي مدينة الإسكندرية ضمن قائمة مدن ساحل البحر الأبيض المتوسط الأكثر تعرضًا لخطر المناخ، ليس فقط فيما يخص سيناريو الغرق، وإنما أيضا ارتفاع نسب الملوحة التي تفسد من صلاحية الأراضي للزراعة والبناء. لذا يعتبر قطع الأشجار في هذه اللحظة بمثابة قضاء على البنية التحتية الخضراء والتي ستدفع الفئات الأبسط اقتصاديا واجتماعيا تكلفة الضرر الأكبر فيها.

وحذرت من أن الممارسات الحكومية حيث قطع الأشجار وتقليص المساحات الخضراء هي مخالفات واضحة للالتزامات الوطنية والدولية وفي مقدمتها المادة (45) من الدستور والتي تنص على "تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومدمياتها الطبيعية، ويحظر التعدى عليها، أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن فى التمتع بها مكفول، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء فى الحضر، والحفاظ على الثروةالنباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعَرض منها للانقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون"

انتهاك مركب

وأكدت المفوضية المصرية للحقوق والحريات دعمها الكامل لحقوق المواطنين السكندريين في البيئة والصحة والتنقل الآمن، وكذلك الحق في المدينة، والذي تشكل عملية قطع الأشجار وإزالة الترام انتهاكًا مركبًا له. مما يستدعي التحذير من عواقب تزايد الأعباء التي يجبرون

على تحملها في آن واحد، دون اعتبار إلى قدراتهم في سياق اجتماعي واقتصادي هش تشمل الفئات الأكثر تأثرًا عمال وطلاب ونساء، مع التأكيد على حق جميع فئات سكان الإسكندرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمدينتهم وبهويتها المكونة لتاريخهم الشخصي

وقـــــالت: إذا كان من حق الدولة تطـــــوير البنية الحضرية للبلاد، فإن ذلك ينبغي أن يكون لصالح المواطنين المصريين وليس على حساب مصالحهم واستحقاقاتهم التي أقرها لهم الدستور والقانون